الفهرس

مقدمة **٣**

نحو استراتيجيّة وطنيّة للتربية الماليّة: مبادئ رفيعة المستوى **٤**

تحديد المدى والغرض والثغرات الموجودة وأصحاب الشأن الرئيسيّين والمشورة في لبنان **٦**

١. تحديد المعرفة الماليّة في الإطار اللبناني وأهميّتها ٧

٢. ترسيم المبادرات / أصحاب الشأن الحاليّون ١٠

٣. تقييم الحاجات ١٢

٤. عمليّة الاستشارات ١٦

آليّة الحكم الرشيد وأصحاب الشأن الرئيسيّين في الإستراتيجيّة الوطنيّة في لبنان **١٧**

١. أصحاب الشأن المحتملون ١٨

٢. المهمّة المحتملة ١٨

نحو استراتيجيّة وطنيّة للتربية والمعرفة الماليّة في لبنان ٢٠١٦-٢٠١٩ ..... **١٩**

١. لمحة عامة ١٩

٢. الركائز ذات الأولويّة والأنشطة الأساسيّة ٢٠

نحو استراتيجيّة وطنيّة للتربية والمعرفة الماليّة

في لبنان ٢٠١٦-٢٠١٩

جمعيّة مصارف لبنان

هذه الوثيقة هي عبارة عن مشروع إستراتيجيّة وطنيّة تهدف إلى تحسين المعرفة الماليّة وتعزيز القدرات الماليّة لدى اللبنانيين. وقد تمّت صياغتها بالتعاون مع معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي.

لقد تمّت مناقشة المقاربة المقترحة بمناسبة انعقاد المؤتمر الوطني لتعزيز القدرات الماليّة الذي نظّمته جمعيّة مصارف لبنان بالتعاون مع وزارة الماليّة ومعهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ووزارة التربية والتعليم العالي وبدعم من الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD، في شهر تشرين الأوّل من العام ٢٠١٥.

ويرتكز الإطار المقترح على نتائج المسح الوطني لتقييم المعرفة الماليّة الذي أجراه المعهد المالي والبنك الدولي في العام ٢٠١٢ وعلى مجموعات نقاش للخبراء تمّ تنظيمها في العام ٢٠١٣.

نحو استراتيجيّة وطنيّة للتربية الماليّة: مبادئ رفيعة المستوى

في معظم البلدان حول العالم، المتقدّمة منها والأقلّ نموًّا على حدّ سواء، يجري التركيز في السنوات القليلة الماضية على المعرفة الماليّة والقدرة الماليّة وحماية المستهلك. في الواقع، إنّ للاهتمام المتزايد في فهم المعرفة الماليّة وتأثيرها على الاستقرار المالي جذورًا مشتركة عبر البلدان. ففي أعقاب الأزمة الماليّة العالميّة التي حصلت في العام ٢٠٠٨، وإثر الآثار السلبيّة للأزمة على مستوى المستهلكين والمجتمعات والاقتصادات بشكل عام، تمّ إيلاء المزيد من الاهتمام لمفهوم المعرفة الماليّة. ومن هنا أقرّت المنظّمات الدوليّة بأنّ نقص المعرفة الماليّة شكّل أحد العوامل المساهمة في الأزمة الاقتصاديّة وفي تفاقمها بشكل خاص، فدعت بالتالي إلى وضع أجوبة ومبادرات تتعلّق بالسياسات على مستوى تحسين التربية الماليّة.

تُجري منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، بشكل خاص عبر شبكتها الدوليّة للتربية الماليّة [١]، أبحاثًا وتطوّر أدوات لدعم صانعي السياسات والسلطات العامة لتصميم وتنفيذ استراتيجيّات وطنيّة للتربية الماليّة. وتتضمّن هذه الأدوات المبادئ الرفيعة المستوى حول الاستراتيجيّات الوطنيّة للتربية الماليّة التي أُقرّت في قمة قادة مجموعة العشرين في شهر حزيران من العام ٢٠١٢.

إنّ المراحل الأساسيّة التي يجب اتباعها عند وضع الإستراتيجية وفقًا لهذه المبادئ، مفصّلة أدناه:

١ المرحلة التحضيريّة هي عبارة عن جمع الأدلّة حول الحاجات الوطنيّة والثغرات في ما يتعلّق بالتربية الماليّة. وتنطوي هذه المرحلة على خطوات عدّة تتضمّن تحديد الموارد المتاحة وأصحاب الشأن وإجراء مسح أساسيّ لتقييم مستوى المعرفة الماليّة وعمليّة تشاور لجمع ردود فعل من أصحاب الشأن المختلفين وضمان موافقتهم على دعم الإستراتيجية المحتملة.

٢ تحدّد المرحلة الثانية آليّة الحكم الرشيد المناسبة التي يجب اتباعها في تطبيق الإستراتيجية وتحديد الأدوار المرتبطة بكلّ صاحب شأن (أو مجموعة أصحاب شأن).

[١] التقرير المرحلي لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة للعام ٢٠١٤ (لبيانات ٢٠١١-٢٠١٤)، المرتكز على ١١٠ دول أعضاء في الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة.

٣ المرحلة الثالثة هي عبارة عن وضع الإستراتيجيّة الوطنيّة عبر تحديد أهداف وأنشطة ذات أولويّة ينبغي تنفيذها جنبًا إلى جنب مع الموارد.

وقد بدأت دول عدّة حول العالم بوضع استراتيجيّاتها الخاصة، نظرًا لأهميّة هذه الإستراتيجيّات ودورها في تعزيز القدرات الماليّة والحدّ من المخاطر المرتبطة بالتطوّرات الماليّة. وتجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أنّ عدد الدول التي تضع أو تطبّق استراتيجيّات تربية ماليّة قد زاد بشكل ملحوظ في خلال السنوات الخمس الماضية من ٢٦ دولة في العام ٢٠١١ إلى ٤٥ دولة في العام ٢٠١٣ ليصل إلى ٥٥ دولة في العام ٢٠١٤ وإلى ٥٩ دولة في العام ٢٠١٥، بالإضافة إلى خمس دول أخرى ما زالت في طور التخطيط. وقد بلغت هذه الدول مراحل مختلفة في تطوير الإستراتيجيّة وتطبيقها، على النحو المبيّن أدناه:

عدد الدول في المراحل المختلفة من وضع الإستراتيجيّة الوطنيّة (٢٠١٥) [٢]

وضع الإستراتيجيّة الوطنيّة	عدد الدول
تتمّ مراجعة إستراتيجيّة وطنيّة أو يتمّ إعداد إستراتيجيّة جديدة	١١
يتمّ تطبيق إستراتيجيّة وطنيّة أولى	٢٣
يتمّ تصميم إستراتيجيّة وطنيّة بفاعليّة	٢٥
يتمّ التخطيط لإستراتيجيّة وطنيّة	٥
المجموع	**٦٤**

[٢] الإستراتيجيّات الوطنيّة للتربية المالية، كتيّب السياسات لمنظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية / الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة، ٢٠١٥

لم يقتصر وضع إستراتيجيّات وطنيّة للتربية الماليّة على الدول المتقدّمة مثل الولايات المتحدة الأمريكيّة وأستراليا ونيوزيلندا والمملكة المتحدة. فقد بدأت دول نامية عدّة بتطبيق إستراتيجيّات مماثلة أو هي في طور وضعها مثل بعض الدول في أميركا الشماليّة (البرازيل، تشيلي، الأرجنتين، كولومبيا، ...) وفي إفريقيا (المغرب، نيجيريا، تنزانيا، زيمبابوي، ...) وفي أوروبا الشرقيّة كذلك (جمهوريّة التشيك، كرواتيا، لاتفيا، سلوفاكيا، إلخ...). وفضلاً عن ذلك، تراجع بعض هذه الدول حاليًا إستراتيجيّتها أو هي في طور تطبيق إستراتيجيّة وطنيّة ثانية للتربية الماليّة (مثل أستراليا وسنغافورة واليابان وماليزيا وإسبانيا والمملكة المتحدة).

أمّا لبنان، فقد اجتاز بشكل ناضج المرحلتين الأوليين من المراحل الثلاثة المشار إليها في المبادئ الرفيعة المستوى المذكورة أعلاه. وفي هذا الإطار عُقد مؤخّرًا مؤتمر وطنيّ تبادل فيه أصحاب الشأن وجهات نظرهم حول الركائز المختلفة وإجراءات السياسات الموصى بها التي يمكن تنفيذها لمعالجة مسألة المعرفة الماليّة والاقتصاديّة وللحدّ من التأثيرات المحتملة على الاستقرار المالي.

تحديد المدى والغرض والثغرات الموجودة وأصحاب الشأن الرئيسيّين والمشورة في لبنان

في خلال السنوات الماضية، تمّ بذل جهود عدّة لجمع أدلّة حول مدى وحجم المعرفة الماليّة والثغرات والحاجات بالإضافة إلى المبادرات الموجودة وأصحاب الشأن. فضلاً عن ذلك بدأت عمليّة تشاور تفاعليّة مع أصحاب الشأن المحدّدين لتحسين النتائج ولضمان الملكيّة من قبل أصحاب الشأن المختلفين.

١ | تحديد المعرفة الماليّة في الإطار اللبناني وأهميّتها

١-١ | المعرفة الماليّة: تحديدها

المعرفة الماليّة هي مفهوم واسع يتضمّن المعرفة والمهارات والمواقف والسلوك. ويؤثّر مستوى القدرة الماليّة على إدارة نفقات الأفراد وخططهم على المدين القصير والطويل كما يؤثّر بالتأكيد على المنتجات الماليّة التي يختارونها. تحدّد عوامل كثيرة القدرة الماليّة وتتضمّن توافر التربية الماليّة المناسبة المبكرة وتوافر المعلومات وعمليّة صنع القرار داخل الأسرة وتوافر أنظمة الحماية القوميّة الاجتماعيّة والاستقرار السياسي والأمني والشفافية في القطاعين المالي والضريبي وعوامل أخرى كثيرة. وقد تمّ قياس القدرة الماليّة للمواطنين اللبنانيين من خلال مستوى معرفتهم بالمفاهيم الماليّة الرئيسيّة مثل التضخمّ ومعدّل الفائدة ومعدّل الفائدة المركّبة ومعدّل الفائدة الحقيقيّة وسعر الصرف [٣]. وقد أظهرت نتائج البحث أنّ أكثريّة اللبنانيين لا يُلمّون كما يجب بمفهومي التضخّم ومعدّلات الفائدة المركّبة، في حين أنّه كان من الأسهل على الأكثريّة فهم معدّل الفائدة البسيطة ومعدّل الفائدة الحقيقيّة. وقد ارتبطت المعرفة الفضلى للمفاهيم الماليّة المختلفة بمتغيّرات مثل المستوى التعليمي العالي والجنس والمناطق فضلاً عن كون الشخص في منتصف العمر.

وفي الوقت عينه، اتضح أنّ المهارات الماليّة مثل احتساب النسبة المئويّة ومعدّلات الخصم مقبولة على ما يبدو لدى غالبيّة الأفراد الذين كانوا قادرين على إجراء حساب صحيح. ولكن لوحظ أنّ نسبة عالية من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم- في الخامسة والستين من العمر وما فوق – أعطوا أجوبة خاطئة على أسئلة حساب بسيطة. ويتجه الشعب اللبناني أكثر وأكثر لأن يكون شعبًا هرِمًا إذ تبلغ نسبة الأشخاص في الخامسة والستين من العمر وما فوق ٨ في المئة حاليًا. وعلاوة على ذلك، المعرفة الماليّة أساسيّة لهذه الفئة من الأشخاص، لا سيّما الذين يتقاضون مبلغًا مقطوعًا كتعويض نهاية خدمة إذ عليهم أن يعرفوا كيف يستثمرون بغية ضمان قسط سنويّ لائق كافٍ لتسديد مصاريف معيشتهم في خلال فترة تقاعدهم.

لا يقتصر تحسين القدرة الماليّة على تعزيز معرفة الأشخاص ومهاراتهم فحسب، بل يتمحور أيضًا حول التغيير الإيجابي لسلوكهم حيال المنتجات الماليّة. ويجب القيام بهذا على مستويات مختلفة تبدأ من التعليم النظامي في المدرسة مرورًا بدورات مصممة خصيصًا لفئات سكّانية معيّنة (مثل النساء والأشخاص المتقدّمين في السنّ، إلخ.) وأيضًا عبر حملات توعية مستمرّة تقوم بها المصارف التجاريّة وغيرها من مزوّدي الخدمات الماليّة. فتعزيز المعرفة الماليّة يُعتبر عاملاً رئيسيًا في المساهمة في حماية مستهلكي الخدمات الماليّة.

تحدّد منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية التربية الماليّة على النحو الآتي: «العمليّة التي يحسّن من خلالها المستهلكون/المستثمرون الماليّون فهمهم للمنتجات والمفاهيم الماليّة ويطوّرون عبر المعلومات و/أو الإرشاد و/أو المشورة الموضوعيّة، المهارات والثقة بالنفس، لكي يصبحوا أكثر إدراكًا للمخاطر والفرص الماليّة بغية اتخاذ خيارات مدروسة وواعية ومعرفة أين يتوجّهون لطلب المساعدة واتخاذ إجراءات فعّالة أخرى لتعزيز رفاهم المالي».
في حين أنّ المعرفة الماليّة تُحدّد على النحو الآتي: «القدرة على استعمال المعرفة والمهارات لإدارة الموارد الماليّة إدارة فعّالة بهدف ضمان رفاه ماليّ على مدى الحياة».

٣ في العام ٢٠٠١، اختير لبنان كأحد البلدان التجريبيّة لتطبيق مسح قياس المعرفة الماليّة الذي أطلقه الصندوق الائتماني الروسي والبنك الدولي. وقد أجرى المسح الوطني معهد البحوث والاستشارات بناء على طلب معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي. وقد اختار البنك الدولي لبنان من ضمن البلدان أحد عشر للمشاركة في المسح الذي هدف إلى تقييم قدرات المواطنين الماليّة. وقد أُنجز الجزء المتعلّق بالعمل الميداني في العام ٢٠١٢ عبر استعمال عيّنة تمثيليّة من ١٢١٤ شخصًا موزّعين على كامل الأراضي اللبنانيّة.

١-٢ | أهميّة المعرفة الماليّة في السياق اللبناني

يمكن إثارة قلق مشروع حول ملاءمة المعرفة والتربية الماليّة في السياق اللبناني وإلى أيّ مدى يمكن ربط معرفة وتربية ماليّة فضلى مع رفاه اللبنانيين والمجتمع اللبناني. وإنّ التحديات المشتركة التي تواجه الدول في هذا السياق هي تنوّع المنتجات المصرفيّة والماليّة وتعقيداتها والادخار على المدى الطويل والمعاش التقاعدي والحماية الاجتماعيّة.

وبالرغم من أنّ المنتجات الماليّة ليست متنوعّة بشكل واسع في لبنان، إلاّ أنّ التعرّض المحدود لهذه المنتجات من قبل اللبنانيين والمستوى المحدود للمعرفة الماليّة لهؤلاء يُعتبران تحديًا يجدر رفعه. كما أنّ البلد يواجه تحدّيات عدّة توجب إعطاء أولويّة كبيرة لتعزيز المعرفة الماليّة لدى المواطنين. وفي ما يلي ملخّص لأبرز هذه التحديّات:

١) الشكوك المتعلّقة بالاقتصاد الكلّي والشكوك الماليّة

خلال السنوات العشر الماضية (٢٠٠٥-٢٠١٥) مرّ لبنان بمراحل عدّة من التطوّرات على صعيد الاقتصاد الكلّي، اتسمت في معظمها بعدم اليقين وعدم الاستقرار. من الناحية العمليّة، اتسمت هذه الفترة بعدم استقرار في اتجاه النموّ وباتجاه متزايد من العجز المالي وبتزايد مقلق لنسبة الدين إلى الناتج الإجمالي المحلّي وبتصاعد التوتّر السياسي بالإضافة إلى بطء تنفيذ الإصلاحات الإداريّة والاقتصاديّة. وفضلاً عن ذلك، شكّلت الاضطرابات الإقليميّة وتدفّق النازحين السوريين في الفترة الأخيرة المزيد من الضغوط على وضع لبنان الهشّ أصلاً. وقد كان لهذه التحديات تبعات ماليّة كبيرة على المجتمع اللبناني، وبالتالي فهي تتطلّب سياسات اقتصاديّة وماليّة حذرة للحدّ من تأثيرها على مستوى معيشة المواطنين. ومن أجل تحقيق هذه الغاية، لا بدّ من أن تشكّل التربية الماليّة والاقتصاديّة بُعدًا أساسيًا في أيّ سياسات تصحيحيّة ووقائيّة ينبغي بمؤسسات الدولة وضعها وتطبيقها. وتجدر الإشارة هنا إلى أنّ المؤشّرات التي طغت على البلاد أثناء هذه الفترة لطالما أشارت إلى أنّ لبنان على حافة الأزمة. لكن وبالرغم من الضغوطات الخارجيّة والداخليّة، برهن الاقتصاد اللبناني على قدرة تأقلم وصمود كبيرة. فبعد زيادة النموّ الاقتصادي في أعقاب الأعمال العدائيّة التي حصلت في العام ٢٠٠٦ والذي بلغت ذروته في العام ٢٠١٠ مع نسبة ١٠,٣ في المئة[٤]، شهد العام ٢٠١١ والأعوام اللاحقة انخفاضًا حادًا في هذا النموّ. وأفيد عن المعدّل الأدنى من العام ٢٠١٣ مع أقلّ من ١ في المئة (٠,٩ في المئة). وجاء هذا الانخفاض كنتيجة لتراكم عوامل عدّة أبرزها استمرار المواجهات في سوريا وامتداد التوتّرات الأمنيّة إلى لبنان، بالإضافة إلى الجمود السياسي وتفاقم الأوضاع الاجتماعيّة والاقتصاديّة كنتيجة للتدفق المتزايد للاجئين السوريين. وفي العام ٢٠١٤، قُدّر معدّل النموّ بمستوى متواضع نسبيًا هو ٢ في المئة. أمّا بالنسبة إلى العام ٢٠١٥، فلم يصدر بعد أيّ تقدير رسميّ ولكن تشير التقديرات المتاحة إلى أنّ الاقتصاد اللبناني سوف ينمو بحسب المعدّل المتواضع ذاته الذي أفيد عنه في العام ٢٠١٤ أيّ ٢ بالمئة[٥].

أمّا على الصعيد المالي، فيبقى التحدّي الأكبر غياب إقرار موازنة لتنظيم الإنفاق والتحصيل ولفرض انضباط مالي على الحكومة. فالموازنة الأخيرة التي تمّ إقرارها هي قانون موازنة العام ٢٠٠٥ وبعد ذلك لم يتمّ إقرار أيّ موازنة بالرغم من إحالة مشاريع قوانين عدّة إلى مجلس النوّاب. وعلى نحو مماثل، لم يتمّ استكمال حسابات نهاية العام منذ سنة ١٩٩٣، مما يجعل الماليّة العامة تواجه مشكلة شفافية رئيسيّة.

وبالحصيلة أظهرت الأرقام المتعلّقة بالسنوات العشر الماضية اتجاهًا متفاوتًا لمستويات العجز. فبعد احتواء العجز المالي احتواء كبيرًا في الفترة الممتدة بين عامَيْ ٢٠٠٧ و٢٠١٠ عندما وصل إلى مستوى منخفض من ٦ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، استعاد هذا العجز اتجاهه التصاعدي ابتداء من العام ٢٠١٢ ليبلغ ١٠ في لمئة تقريبًا من الناتج المحلّي الإجمالي في العام ٢٠١٢، وهذه النسبة هي إحدى نسب العجز الأعلى التي حصلت في السنوات

[٤] المرصد الاقتصادي للبنان، البنك الدولي، ربيع ٢٠١٥

[٥] المرصد الاقتصادي للبنان، البنك الدولي، خريف ٢٠١٥

العشر الأخيرة[٦]، وقد نتجت بشكل أساسي من تصحيح الرواتب الذي حصل في العام ٢٠١٢ للحدّ من فقدان القدرة الشرائيّة وكذلك من تباطؤ النموّ الذي أثّر تأثيرًا كبيرًا على الإيرادات الماليّة التي بالكاد ارتفعت في خلال الفترة ذاتها. وكذلك فإنّ الفائض الأوّلي الذي بلغ نسبة ٤ في المئة في العام ٢٠١١، تحوّل إلى عجز أوّلي في العامَيْن ٢٠١٢ و٢٠١٣. وفي العام ٢٠١٤، شهد الميزان المالي تحسّنًا مع انخفاض العجز المالي الإجمالي إلى ٦,٦ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي، مع تسجيل فائض أوّلي من ٢,٦ في المئة من الناتج المحلّي الإجمالي. ويُتوقّع أن يستمرّ العام ٢٠١٥ مع مستوى مرتفع من العجز في الميزان المالي الإجمالي يقارب نسبة ٧,٢ في المئة، مع الاستمرار في المحافظة على فائض أوّلي من ٢,٦ في المئة[٧].

وقد أثّر تدهور الميزان المالي تأثيرًا مباشرًا على نموّ الدين العام الذي زاد زيادة كبيرة بصورة مطلقة ليبلغ ٦٧٨٦٦ مليار ليرة لبنانيّة تقريبًا (أيّ ما يعادل ٦٣,٨ مليار دولار تقريبًا) في نهاية العام ٢٠١٤. وفي غضون ذلك، إنّ نسبة الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي التي شهدت انخفاضًا كبيرًا في العام ٢٠١٢ لتبلغ ١٣٤٪ من النتاج المحلي الإجمالي، استأنفت اتجاهها التصاعدي في العام ٢٠١٣ لتسجّل ١٤١ في المئة. ويُتوقّع أن تتخطّى النسبة ١٥٠ في المئة في نهاية العام ٢٠١٤. وإنّ فخّ الدين في لبنان يرتبط ارتباطًا قويًا بالاختلالات الماليّة الأوليّة التي سُجلّت عل مدار العام ومعدّل الفائدة المرتفع الذي ضخّم كلفة خدمة الدين.

[٦] التقارير الماليّة السنويّة ٢٠٠٨-٢٠١٣، وزارة الماليّة ٢٠١٥

[٧] المرصد الاقتصادي للبنان، البنك الدولي، خريف ٢٠١٥

٢) ضعف نظام التقاعد والحماية الاجتماعيّة

من شأن الاندماج المالي والقدرة الماليّة (وتفاعلهما) أن يؤثّرا على التخطيط الطويل الأمد للأفراد، لا سيّما برامج نهاية الخدمة الخاصة بهم. ومن أكثر المسائل البالغة الأهميّة التي تواجه المجتمع اللبناني معاش التقاعد والحماية الاجتماعيّة.

في لبنان يتمتّع موظّفو القطاع العام وحدهم ببرنامج تقاعد. ويُقدّر عدد موظّفي القطاع العام بمن فيهم العسكريّون والمدنيّون بـ١٤٠٠٠٠ موظّف، بالإضافة إلى ٤٥٠٠٠ متقاعد. وهذا يعني أنّ ١١ في المئة فقط من اليد العاملة قد تستفيد من برنامج تقاعد. وإنّ برنامج التقاعد الذي تقدّمه الدولة ما زال يشكّل إشكاليّة لأنّه نظام تقاعد يقوم على الدفع حسب ما تمّ تحديده وهو يفرض عبئًا ثقيلاً على الوضع المالي الحكومي. وفي العام ٢٠١٣، بلغ مجموع تعويضات التقاعد ونهاية الخدمة ١٨٣١ مليار ليرة لبنانيّة ما يُقدّر بنسبة ٩ في المئة من إجماليّ الإنفاق العام. ويحتلّ الإنفاق على التقاعد وتعويض نهاية الخدمة المركز الثالث في الأعباء بعد خدمة الدين والمساهمة لمؤسسة كهرباء لبنان.

ومن جهة أخرى، إنّ ما يقارب ٤٧,٨٪ من اللبنانيين هم حاليًا أعضاء في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي (فرع المرض والأمومة). ولا يحقّ لأكثريّة هؤلاء الأعضاء (الذين هم أعضاء في فرع تعويض نهاية الخدمة) الحصول على معاشات تقاعديّة عند تقاعدهم وبالتالي سوف يواجهون عدم استقرار كبيرًا في العمر الذي يكونون فيه الأكثر احتياجاً إلى الشعور بالأمان. وتُعتبر تعويضات نهاية الخدمة التي يزوّدها الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي غير كافية لضمان حياة لائقة للمتقاعد في خلال فترة تقاعده. فضلاً عن ذلك، لا يعود الأعضاء في هذا الفرع مؤهّلين للاستفادة من فرع ضمان المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي عندما يبلغون سنّ التقاعد مما يرتّب عبئًا إضافيًا على المتقاعدين.

وفي الوقت عينه وبالرغم من غياب نظام تقاعد في القطاع الخاص، لا يبدو اللبنانيّون مهتمّين بتأمين خطط ادخار بديلة على المدى الطويل، لأنّ ١,٤ في المئة فقط منهم هم أعضاء في صندوق تقاعد خاص.

٢ | ترسيم المبادرات / أصحاب الشأن الحاليّون

وزارة الماليّة – معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

بين عاميّ ٢٠٠٢ و٢٠٠٩، نشر المعهد سلسلة من الأدلّة السهلة الاستعمال الموجّهة للمواطنين لتثقيف الأفراد حول مسائل متنوّعة مثل حقوق سوق العمل أو التوعية الضريبيّة.

في العامين ٢٠٠٩ و٢٠١٠، عقدت وزارة الماليّة ووزارة التربية والتعليم العالي شراكة لرفع مستوى المعرفة الاقتصاديّة والماليّة لدى الشباب عبر برنامج تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في المدارس الثانويّة الرسميّة: «تعزيز قدرات أساتذة الاقتصاد في الثانويّات الرسميّة». تألّف البرنامج من ١٠ ورش عمل وقد غطّى كلّ المحافظات والمناطق اللبنانيّة.

وقّعت وزارة الماليّة ووزارة التربية والتعليم العالي مذكّرة تفاهم لتعزيز التربية الاقتصاديّة والماليّة من خلال مجموعة مختلفة من النشاطات. ويقضي مشروع جارٍ (٢٠١٠-٢٠١٢) بتعزيز المعرفة الاقتصاديّة والماليّة لدى الشباب من خلال أدوات وألعاب تفاعليّة وتربويّة.

وزارة التربية والتعليم العالي

تمّ إدراج مقرّرات في «علم الاجتماع والاقتصاد» كجزء من المنهج الدراسي في الصفوف الثانويّة بخاصة في الصفّ الـ١٢ (ابتداء من سنة ١٩٩٧)

في مستويات التعليم الأدنى، لا سيّما في المرحلة المتوسّطة، تُدرّس المفاهيم الاقتصاديّة والماليّة من ضمن مادتيّ الجغرافيا والتربية المدنيّة.

التربية والتعليم العالي، من خلال المركز التربوي للبحوث والإنماء، تعمل حاليًا على إطلاق مبادرة لتحديث المناهج.

البنك المركزي

أصدر البنك المركزي عدّة تعاميم لضمان مستوى مقبول من الشفافية والإفصاح عن المعلومات من قبل المصارف والمؤسسات الماليّة تجاه العملاء (التعميم رقم ١٢٤ الصادر في أيّار ٢٠١٠ والتعميم رقم ١٣٤ الصادر في شباط ٢٠١٥)

نظّم قسم التدريب والتطوير في البنك المركزي دورات تدريبيّة لأكثر من ٢٣٠٠٠ متدرّب بين العامين ١٩٩٦ و٢٠١٠ توزّعوا ما بين موظّفين وأعضاء في مؤسسات ماليّة محليّة وإقليميّة مختلفة وطلاّب جامعات.

وزارة الشؤون الاجتماعيّة

مسؤولة عن ذوي الحاجات الخاصة الذين قد يُعتبرون ضعفاء من الناحية الماليّة مثل النساء في المناطق الريفيّة والمعوّقين والمسنّين وغيرهم.
للوزارة تواصل جغرافي عبر مراكز التنمية الاجتماعيّة ومراكز التدريب.

تتعاون وزارة الشؤون الاجتماعيّة عبر المجلس الأعلى للطفولة مع المنظّمة الدوليّة لماليّة الأطفال والشباب غير الحكوميّة حول مسائل تتعلّق بالتربية الماليّة.

جمعيّة مصارف لبنان

تعمل جمعيّة مصارف لبنان كآليّة تعاون وتنسيق بين المصارف الأعضاء.

تعمل جمعيّة مصارف لبنان مع السلطات المختصّة لوضع أنظمة وإصدار تشريعات بغية تطوير القطاع المصرفي.

تُصدر جمعيّة مصارف لبنان أبحاثًا ودراسات تتعلّق بالقطاع المالي وبالموارد البشريّة التي تعمل في القطاع المصرفي.

تعمل جمعيّة مصارف لبنان على تحسين كفاءات الموارد البشريّة في النظام المصرفي. ولهذه الغاية أجرت الجمعيّة تدريبًا لأكثر من ٢٤٦٠٠ موظّف مصرفي في الفترة الممتدّة بين العامين ٢٠٠٥-٢٠١٥.

وزارة الاقتصاد والتجارة

الهيئة الرسميّة المسؤولة عن مراقبة وتطبيق قانون وأنظمة حماية المستهلك

تتضمّن الوزراة مصلحة حماية المستهلك التي تضمّ أكثر من ١٠٠ مراقب لحماية المستهلك.

المنظّمات غير الحكوميّة

المنظّمات غير الحكوميّة التي تزوّد خدمات ماليّة (قروض صغيرة) تستهدف الأفراد غير المؤهّلين للاستفادة من الخدمات المصرفيّة (مثل جمعيّة المستهلك لبنان)

المنظّمات غير الحكوميّة التي تزوّد برامج تربية اقتصاديّة مثل أفلاطون وإنجاز

المنظّمات غير الحكوميّة التي تعزّز المواطنة والشفافية المالية (سكّر الدكّانة)

المنظّمات غير الحكوميّة التي تعزّز حماية المستهلك مثل جمعيّة المجموعة وجمعيّة إمكان وغيرها...)

مؤسسات التربية والتدريب

الجامعات والمعاهد

المدارس الرسميّة والخاصة

مراكز التدريب العامة والخاصة الأخرى

٣ | تقييم الحاجات

نظرًا لقلّة البيانات المتوافرة حول المعرفة الماليّة والاندماج المالي، أجرى معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي مسحًا وطنيًا في العام ٢٠١١ أعطى مجموعة بيانات أساسيّة استُعملت كمعيار لقياس المعرفة الماليّة والاندماج المالي[٨]. وقد استُعملت البيانات التي تمّ جمعها خلال هذا المسح في تصميم الإستراتيجيّة الوطنيّة الحاليّة، لا سيّما لوضع السياسات المناسبة واقتراح الأنشطة الرئيسيّة الضروريّة لمعالجة أوجه القصور الموجودة في لبنان وللحدّ من تأثير أيّ اختلال مالي أو ضريبي بين المواطنين وكذلك لتعزيز الاستقرار المالي. وإنّ النتائج الوطنيّة من حيث الركائز الخمس الرئيسيّة التي تمّ تناولها في الدراسة، موجزة على النحو الآتي:

٣-١ | التربية الماليّة

يؤثّر مستوى القدرة الماليّة على قدرة الأفراد على إدارة نفقاتهم اليوميّة وعلى خططهم القصيرة والطويلة الأمد ويؤثّر بالطبع على المنتجات الماليّة التي يختارونها. تحدّد عوامل كثيرة القدرة الماليّة وتتضمّن توافر التربية الماليّة المناسبة المبكرة وتوافر المعلومات وعمليّة صنع القرار داخل الأسرة وتوافر أنظمة الحماية القوميّة الاجتماعيّة والاستقرار السياسي والأمني والشفافية في القطاعَيْن المالي والضريبي وعوامل أخرى كثيرة. وقد حاول المسح اختبار وقياس القدرة الماليّة للمواطنين اللبنانيين عبر قياس مستوى معرفتهم ببعض المفاهيم الماليّة الرئيسيّة مثل التضخمّ ومعدّل الفائدة ومعدّل الفائدة المركّبة ومعدّل الفائدة الحقيقيّة وسعر الصرف. وقد أظهرت نتائج المسح أنّ أكثريّة اللبنانيين لا يُلمّون كما يجب بمفهوميّ التضخّم ومعدّلات الفائدة المركّبة، في حين أنّه كان من الأسهل على الأكثريّة فهم معدّل الفائدة البسيطة ومعدّل الفائدة الحقيقيّة. وقد ارتبطت المعرفة الفضلى للمفاهيم الماليّة المختلفة مع المتغيّرات الآتية:

- المستوى التعليمي العالي
- الجنس (كون الشخص ذكرًا)
- المناطق حيث ظهرت المعرفة الأعلى في البقاع
- كون الشخص في منتصف العمر (ليس صغيرًا جدًا ولا كبيرًا جدًا).

وفي الوقت عينه، اتضح أنّ المهارات الماليّة مثل احتساب النسبة المئويّة ومعدّلات الخصم مقبولة على ما يبدو لدى غالبيّة الأفراد الذين كانوا قادرين على إجراء حساب صحيح.

[٨] مسح حول القدرات الماليّة، معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي ومعهد البحوث والاستشارات، ٢٠١١

٣-٢ | حماية المستهلك

يحسب البنك الدولي، تهدف حماية المستهلك المالي إلى وضع قواعد سلوك واضحة للمؤسسات الماليّة في ما يتعلّق بعملاء التجزئة.

وفي ما يلي تعريف أكثر تفصيلاً، «تهدف حماية المستهلك المالي إلى ضمان ما يلي: (١) أن يتلقّى المستهلكون معلومات تسمح لهم باتخاذ قرارات واعية، (٢) ألاّ يكونوا عرضة لممارسات غير عادلة أو مضللة و(٣) أن يتمكّنوا من الوصول إلى آليّات مراجعة بغية حلّ النزاعات[٩]. و«تشمل حماية المستهلك المالي القوانين والأنظمة والترتيبات المؤسساتيّة التي تحمي المستهلكين في السوق المالي». في لبنان، يعتبر ٣٢ في المئة من الأفراد أنّ المعلومات المتعلّقة بالمنتجات الماليّة غير كافية. ويعرف اللبنانيّون بأكثريّتهم بوجود مصلحة حماية المستهلك، إذ إنّ ٨٤ في المئة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم أفادوا بأنّهم سمعوا بهذه المصلحة.

وتجدر الإشارة إلى أنّ الأنظمة التي ترعى حماية المستهلك المالي في لبنان حديثة العهد (التعميمان ١٢٤ و١٣٤ الصادران عن مصرف لبنان). نظريًا تبدو الأنظمة متوافقة مع الممارسات الدوليّة الفضلى في ما يتعلّق بالمبادئ الأساسيّة التي يجب أن تغطّيها أحكام حماية المستهلك وبشكل خاص: ١) الإطار القانوني والتنظيمي، ٢) الترتيبات المؤسساتيّة، ٣) المعاملة المنصفة، ٤) شروط الإفصاح، ٥) الإقراض المسؤول، ٦) حلّ النزاعات وطرق المراجعة، ٧) المعرفة الماليّة. ولكنّ تطبيق هذه الأنظمة ما زال في مرحلة مبكرة جدًا لتقييم إلى أيّ مدى يتمّ تزويد المستهلكين بالضمانات اللازمة.

ومن جهة أخرى، يتمّ إصدار أنظمة تتعلّق بحماية المستهلك في نشاطات أعمال الأوراق الماليّة وتتمّ مراقبتها من قبل هيئة الأسواق الماليّة. وقد أصدرت الهيئة عدّة أنظمة لهذه الغاية، مثل مستند السلسلة ٣٠٠٠ Document Series المتعلّق بتنظيم سلوكيّات العمل Business Conduct Regulation (كانون الثاني ٢٠١٥) ومستند السلسلة ٤٠٠٠ Document Series ٤٠٠٠المتعلّق بتنظيم سلوكيّات السوق Market Conduct Regulation (كانون الثاني ٢٠١٥). وكذلك تمّ إصدار عدّة قرارات وتمّ تنفيذها لإدارة تضارب المصالح وتعزيز الشفافية وتبادل المعلومات وسياسات الإفصاح (القرار رقم ١ تاريخ حزيران ٢٠١٣ والقرار رقم ٦ تاريخ تشرين الثاني ٢٠١٣).

٣-٣ | التقاعد والحماية الاجتماعيّة

المشكلة الأساسيّة المتعلّقة بالتقاعد وبالحماية الاجتماعيّة هي التغطية المنخفضة جدًا لنظام التقاعد لأنّها تقتصر على موظّفي القطاع العام، والإدارة العامة بشكل رئيسي. فموظّفو الإدارة العامة يستفيدون من نظام دفع الاستحقاقات أوّلاً بأوّل وهذا النظام مموّل بالكامل من قبل الحكومة. في حين أنّ موظّفي القطاع الخاص هم إمّا أعضاء في فرع تعويض نهاية الخدمة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي أو لا يستفيدون من أيّ نظام تقاعد، لا سيّما الذين يعملون في القطاع غير الرسمي، أو يعملون لحسابهم الخاص أو هم ببساطة موظّفون في القطاع الخاص غير مصرّح بهم للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، على النحو المذكور أعلاه. لا يدرك اللبنانيون فعلاً غياب الحقّ الأساسي هذا وهو أن يكون لديهم دخل لائق عند التقاعد وأن يكونوا محميين اجتماعيًا من حيث الحصول على الرعاية الصحيّة والاجتماعيّة. يعرف ٣١ في المئة فقط من اللبنانيين أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يقدّم برنامج تقاعد لأعضائه. في حينّ أنّ ١,٤ في المئة هم أعضاء في صندوق تقاعد خاص[١٠].

[٩] الممارسات الحسنة لحماية المستهلك المالي، البنك الدولي، ٢٠١٢

[١٠] المسح حول القدرات الماليّة، مرجع سابق ذكره.

٣-٤ | المواطنة والحكم الرشيد والمساءلة

يمكن قياس المواطنة والحكم الرشيد والمساءلة بشكل جزئي بناء على مدى معرفة الأفراد بالمفاهيم الأساسيّة للماليّة العامة بما فيها إيرادات الموازنة والنفقات وعجز الموازنة والدين العام. عرف ٧٤ في المئة من الأشخاص أنّ موازنة الدولة تنطوي على إيرادات الدولة ونفقاتها، مقابل ٢٢ في المئة لم يكونوا يعرفون ذلك. ومن جهة أخرى، عند التعمّق أكثر بالمعرفة الماليّة، لا يبدو المواطنون على دراية جيّدة بأدوات السياسة الماليّة. فنسبة ٤٨ في المئة فقط من الأشخاص اعتقدوا أنّ باستطاعة الحكومة حلّ مسألة العجز عبر زيادة الضرائب. في حين أنّ ٨٣ في المئة دعوا إلى تقليص الإنفاق العام كطريقة لإدارة العجز. ٤٤,٥ في المئة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم أعطوا تحديدًا صحيحًا لخدمة الدين على أنّها فوائد مدفوعة، في حين أنّ الباقين كان لديهم سوء فهم لماهيّة خدمة الدين. بصورة عامة، يعرف أكثريّة اللبنانيين ما الذي يموّله الإنفاق العام تمامًا. ولكن أظهر المسح اختلاف تصوّر اللبنانيين لهذا الإنفاق. حدّد ٨٠ في المئة من اللبنانيين الإنفاق العام كتمويل لرواتب موظّفي القطاع العام. في حين أنّ ٦٧ في المئة منهم يعتبرون أنّ الإنفاق العام يدعم تمويل الحاجات الاجتماعيّة.

٣-٥ | الاندماج المالي

يبدو مستوى الاندماج المالي في لبنان خلافيًا وقد أفيد عن نسب مختلفة في خلال السنوات الماضية.

يُظهر المسح الوطني حول القدرات الماليّة (٢٠١١) أنّ ٢٥ في المئة فقط من اللبنانيين يملكون حساب ادخار، في حين أنّ ٢٣ في المئة من اللبنانيين يملكون حسابات جارية. وتمّت الإفادة عن نسب أدنى بكثير لأنّ المنتجات الماليّة تصبح أكثر تعقيدًا نسبيًا، وبالتحديد في حالة منتجات التأمين والقروض [١١].

وفي الوقت عينه، وبحسب المؤشّر العالمي ٢٠١٤، يملك ٤٧ في المئة من البالغين اللبنانيين حسابات مصرفيّة، مقارنة بمعدّل ٧٠,٥ في المئة في البلدان الوسطى العليا المماثلة. وأفيد عن نسب أدنى بكثير للادخار الرسمي والاقتراض الرسمي بنسبة ١٨ في المئة و١٦ في المئة من السكّان الراشدين على التوالي [١٢ ١٣].

[١١] المرجع ذاته

[١٢] المؤشّر العالمي ٢٠١٤، البنك الدولي: تعطي قاعدة بيانات المؤشّر العالمي بيانات في العمق حول كيفيّة ادخار الأفراد واقتراضهم ودفعهم وإدارة المخاطر. إنّها قاعدة البيانات الأكثر شمولاً في العالم حول الاندماج المالي التي تقيس على الدوام استعمال الأفراد للخدمات الماليّة عبر البلدان ومع الوقت.

[١٣] يمكن إرجاع الاختلافات بين المصدرين حول الاندماج المالي إلى فارق التوقيت بين المسحَيْن بالإضافة إلى جوانب منهجيّة أخرى مثل إطار أخذ العيّنات، والاستطلاع وتقنيّات المقابلة وعوامل أخرى. يقع تحليل هذا الاختلاف خارج نطاق وثيقة الإطار هذه.

على أيّ حال، ما زال ثمّة مجال لزيادة الاندماج المالي في لبنان عبر زيادة وصول اللبنانيين إلى المنتجات الماليّة في المؤسسات المصرفيّة الماليّة، نظرًا لحجم القطاع المصرفي في لبنان وتوزيعه الجغرافي. في الواقع، سجّل لبنان معدّل ٢٨ فرعًا مصرفيًا لكلّ ١٠٠٠٠٠ شخص بالغ في العام ٢٠١٤ [١٤] مما يصنّف لبنان كأحد البلدان التي تحتلّ النسب الـ٥ الأعلى في العالم من حيث الفروع المصرفيّة العاملة للفرد الواحد. ولديه النسبة الأعلى في الوصول إلى حسابات الادخار التي يملكها ما يقارب ٢٥ في المئة من اللبنانيين الراشدين [١٥]. تؤثّر متغيّرات كثيرة على إمكانيّة حصول اللبنانيين على حسابات ادخار وحسابات جارية وبطاقات سحب وائتمان وهي المنتجات الأساسيّة التي يملكها اللبنانيّون. وبصورة عامة، يكون الوصول المتدنّي إلى الخدمات الماليّة مرتبطًا بما يلي:

- المناطق الجغرافيّة التي لديها العدد الأدنى من الفروع المصرفيّة والمعدّل الأعلى لانتشار الفقر
- تدنّي مستوى الدخل
- العمل في القطاع غير الرسمي
- انخفاض مستوى التعليم (المرحلة التكميليّة وما دون)
- ظهر الفصل بين الجنسين بصورة أكثر وضوحًا في الوصول إلى الحسابات الجارية لأنّ ١٩ في المئة فقط من الإناث يملكن هذا الحساب. وكذلك يظهر اختلاف آخر في الجنس بوضوح في إمكانيّة الوصول إلى منتجات التأمين على الحياة لأنّ ٥ في المئة فقط من الإناث لديهنّ هذه المنتجات.

بصورة عامة للبنانيين إمكانيّة متدنيّة للوصول إلى القروض وقروض الإسكان ومنتجات التأمين على الحياة. ويمكن إرجاع السبب إلى عوامل تتعلّق بالعرض الجانبي مثل الإطار القانوني والتنظيمي، والتركيز الجغرافي للمصارف، والاتصال والتواصل.

[١٤] جمعيّة مصارف لبنان، ٢٠١٥

[١٥] المسح حول القدرات الماليّة، مرجع سابق ذكره.

٤ | عمليّة الاستشارات

بعد تجميع البيانات الوطنيّة حول المعرفة الوطنيّة والاندماج المالي[١٦]، تمّ إجراء استشارات بين أصحاب الشأن الرئيسيين والمخبرين في القطاعَين العام والخاص وقطاع المنظّمات غير الحكوميّة، على شكل مجموعات نقاش[١٧]. ناقشت هذه الاجتماعات التربية الماليّة في المدارس ومعاشات التقاعد وسياسة الحماية الاجتماعيّة والاندماج المالي والجنس وحماية المستهلك والمواطنة والحكم الرشيد والمساءلة، بالإضافة إلى الخدمات المصرفيّة والخدمات الماليّة الأخرى.
حضر هذه الاجتماعات شركاء محتملون في مبادرات التربية الماليّة بمن فيهم وزارة الماليّة ووزارة التربية والتعليم العالي والبنك المركزي وجمعيّة مصارف لبنان والجامعات والأساتذة والمصارف التجاريّة وممثّلو وسائل الإعلام وشركات التأمين والمنظّمات الدوليّة والمنظّمات غير الحكوميّة التي تُعنى بالتمويل الأصغر والمنظّمات غير الحكوميّة التي تُعنى بشؤون النساء.

حاولت الاجتماعات التشاوريّة هذه جمع أدلّة نوعيّة لدعم البيانات الكميّة الوطنيّة حول القدرة الماليّة. وخلال الاجتماعات، تمّ تحديد قائمة جرد بالمبادرات الموجودة المتعلّقة بالتربية الماليّة، وتمّ اقتراح المزيد من التدابير لردم الفجوة القائمة في المعرفة الماليّة والاقتصاديّة.

وبعد هذه العمليّة، عقدت جمعيّة مصارف لبنان مؤتمرًا وطنيًا في ٢١-٢٢ تشرين الأوّل ٢٠١٥، بتعاون وثيق مع وزارة الماليّة – المعهد المالي وزارة التربية والتعليم العالي والشبكة الدوليّة للتربية الماليّة في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وقد هدف المؤتمر إلى تعزيز الحوار المتعلّق بالمعرفة الماليّة بين أصحاب الشأن المختلفين، وإلى تسليط الضوء على التحديات التي تواجه البلاد استنادًا إلى النتائج الوطنيّة. وقد غطّى المؤتمر بشكل كامل خبرات بلدان أخرى لا سيّما في المغرب، وقدّم الممارسات الدوليّة الفضلى في ما يتعلّق بتحسين المعرفة الماليّة والاقتصاديّة، مع المبادئ والنهج التوجيهيّة لوضع سياسات وطنيّة. وفي خلال المؤتمر، عُقدت طاولات مستديرة مواضيعيّة غطّت المواضيع الثلاثة الرئيسيّة التي تمّ تناولها في الفقرة ٣ أعلاه.

وتشكّل أعمال المؤتمر من حيث الإجراءات الموصى بها حول السياسات جزءًا أساسيًا من إطار الإستراتيجيّة الوطنيّة المقترحة حول التربية الماليّة المعروضة أدناه.

[١٦] المسح حول القدرات الماليّة، مرجع سابق ذكره.
[١٧] في الفترة الممتدّة بين ١١ كانون الثاني ٢٠١٣ و٢٢ شباط ٢٠١٣، عقد المعهد المالي ستة اجتماعات لمجموعات خبراء مع أصحاب شأن رئيسيين في التربية الماليّة.

آليّة الحكم الرشيد وأصحاب الشأن الرئيسيّين في الإستراتيجيّة الوطنيّة في لبنان

نتجت توصية رئيسيّة من عمليّة التشاور في إطار المؤتمر الوطني حول التربية الماليّة وهي الحفاظ على شراكة وثيقة بين القطاع الخاص، ممثّلاً بجمعيّة مصارف لبنان، والقطاع العام، ممثّلاً بوزارة الماليّة ووزارة التربية والتعليم العالي.

وقد اتفق مختلف المشاركين في المؤتمر على اقتراح إنشاء مجلس أعلى للتربية الماليّة يضمّ كأعضاء ممثّلين من القطاعَيْن العام والخاص.

١ | أصحاب الشأن المحتملون

إنشاء مجلس أعلى للتربية الماليّة، يضمّ ممثّلين عن أصحاب الشأن المحتملين الآتين. ويجب تعيين وكالة رائدة لقيادة هذا المجلس.

القطاع العام	**وزارة الشؤون الاجتماعيّة** • المجلس الأعلى للطفولة
	وزارة الاقتصاد والتجارة • مصلحة حماية المستهلك
	البنك المركزي • لجنة الرقابة على المصارف • قسم الشؤون الخارجيّة • مركز التدريب
	وزارة التربية والتعليم العالي • المركز التربوي للبحوث والإنماء
	وزارة الماليّة • معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
القطاع الخاص والمنظّمات غير الحكوميّة	**جمعيّة مصارف لبنان**
	المنظّمات غير الحكوميّة
	الجامعات
	مراكز التدريب

٢ | المهمّة المحتملة

تكمن مهمّة المجلس الأعلى للتربية الماليّة في وضع إجراءات تتعلّق بالسياسة، بالإضافة إلى تنسيق جهود القطاعَيْن العام والخاص لتعزيز التربية الماليّة. وفي الوقت عينه، يكون لكلّ مجموعة من أصحاب الشأن دور مختلف حسب المهمّة المنوطة بها:

القطاع العام	القطاع الخاص	قطاعات أخرى (المنظّمات غير الحكوميّة، وسائل الإعلام، النقابات، إلخ.)
• التنسيق • التسهيل • التعزيز • مراقبة الجودة	• تطبيق مبادرات التربية الماليّة • برنامج تدريب	• الضغط • الترويج

نحو استراتيجيّة وطنيّة للمعرفة الماليّة في لبنان ٢٠١٦-٢٠١٩

١ | لمحة عامة

رؤية الإستراتيجيّة:

تحسين صنع القرار المالي لدى الأسر وتعزيز المواطنة والحماية ضدّ الصدمات الماليّة لا سيّما لدى المتقدّمين في السنّ.

أهداف الإستراتيجيّة:

تهدف الإستراتيجيّة الوطنيّة المتعددة الركائز للتربية الماليّة إلى تحسين مستوى المعرفة الماليّة لا سيّما بين الشباب في المدارس وبناء ثقة متبادلة بين مستهلكي الخدمات الماليّة ومزوّدي هذه الخدمات، وتأمين مستوى لائق من الحماية الماليّة في الشيخوخة، وبناء ثقة متبادلة بين المواطنين والدولة عبر المعرفة الماليّة الفضلى.

ركائز الإستراتيجيّة (الأولويّات):

١. تعزيز التربية الماليّة في عمر مبكر من خلال التعليم المدرسي النظامي.

٢. تحسين وتعزيز إجراءات حماية المستهلك والرقابة عليها.

٣. تشجيع الإدخارات الطويلة الأمد وتحسين نظام التقاعد والحماية الاجتماعيّة.

٤. تحسين الحكم الرشيد والمواطنة عبر تعزيز معرفة المواطنين بالسياسات والأنظمة الماليّة والضريبيّة.

٥. زيادة الاندماج المالي وبشكل خاص للفئات المحرومة والمهمّشة.

٢ | الركائز ذات الأولويّة والأنشطة الأساسيّة

الركيزة الأولى ذات الأولويّة

تعزيز التربية الماليّة في عمر مبكر من خلال التعليم المدرسي النظامي

يجب تطوير التربية الماليّة في المدارس عبر برنامج محدد مسبقًا ومستدام وعقلاني وشامل تشارك فيه عن كثب وزارة التربية والتعليم العالي وأصحاب الشأن الرئيسيون المتعلقون بها. وفضلاً عن ذلك، ينبغي أن يكون للبرنامج موارد كافية وأن يخضع لرقابة وتقييم مستمرّين، ويُفضّل أن يجري ذلك عبر عمليّة تجريبيّة محدودة في خلال مرحلته الأوّليّة. فالتربية الماليّة في عمر مبكر هي مهارة حياتيّة تمكّن الفرد من الاندماج اندماجًا أفضل في محيطه. وتكشف الخبرة الدوليّة أن مستوى المعرفة الماليّة يؤثّر تأثيرًا كبيرًا على قدرة الأفراد على اختيار المنتجات الماليّة المناسبة وبالتالي اتخاذ قرارات ماليّة سليمة. فالمناهج الموضوعة والمعدّة جيّدًا تشكّل أدوات أساسيّة لبناء هذه المعرفة ولمساعدة الأفراد على اكتساب المهارات الماليّة الضروريّة وتطويرها.

أصدرت الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة مؤخّرًا وثيقة «الكفاءات الأساسيّة في مجال المعرفة الماليّة لدى الشباب في مجموعة العشرين» التي تعطي معيارًا للمعرفة والمواقف والتصرّفات التي يجب تطويرها لدى الشباب ويمكن أن تُرشد أيّ جهد لتحديث المناهج.

أصحاب الشأن الرئيسيّون:

- وزارة التربية والتعليم العالي
- المركز التربوي للبحوث والإنماء
- مركز التدريب
- المدارس والمعلّمون
- المنظّمات غير الحكوميّة
- جمعيّة مصارف لبنان
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي

مؤشّرات مختارة حول مؤشّرات المعرفة الماليّة الضعيفة (نتائج المسح):

- لا يفهم سوى ٥٠ في المئة من الأشخاص الذين جرت مقابلتهم مفهوم التضخّم.
- تمكّن ٢٢ في المئة فقط من اللبنانيين احتساب معدّلات الفائدة المركّبة.
- لا يعرف ٢٩ في المئة تقريبًا كيفيّة احتساب سعر الخصم.

الأنشطة الأساسيّة

١. إدراج المعرفة الماليّة كموضوع أساسيّ في مستويات مدرسيّة مختلفة
٢. تحديث المناهج المدرسيّة لتعكس المعرفة الماليّة والاقتصاديّة والضريبيّة الأساسيّة.
٣. تحسين طرق التدريس وإدخال مقاربات تفاعليّة.
٤. بناء قدرات المعلّمين.
٥. إدخال منصّة رقميّة لتبادل الخبرات والدراية.
٦. اعتماد البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا PISA)* كأداة قياس لتقييم مهارات الطلبة ومعرفتهم.
٧. بناء شراكات مع أصحاب الشأن المحليين والدوليين.

* البرنامج الدولي لتقييم الطلبة (بيزا) هو برنامج دولي تديره منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية في دول أعضاء وغير أعضاء حول الأداء المدرسي في الرياضيّات والعلوم والقراءة للطلبة في عمر الخامسة عشرة.

الركيزة الثانية ذات الأولويّة

تحسين وتعزيز إجراءات حماية المستهلك والرقابة عليها

يُعتبر تطوير آليّة حماية المستهلك أداة فعّالة لبناء ثقة متبادلة بين مزوّدي الخدمات الماليّة ومستهلكي هذه الخدمات. كما يشكّل شرطًا أساسيًا لتعزيز الاستقرار المالي على المدى الطويل. اتفق وزراء الماليّة لمجموعة العشرين على المبادئ الأساسيّة لحماية المستهلكين وتحسين مستوى الثقة في النشاطات المصرفيّة. ولبنان في مرحلة تطبيق هذه المبادئ عبر التعاميم الأخيرة الصادرة عن البنك المركزي لهذه الغاية. إنّ تطبيق هذه المبادئ ليس إجراء بسيطًا وسوف يتطلّب وقتًا وجهودًا بغية وضع الآليّة الصحيحة وهيئة الرقابة الفعّالة للتأكّد من أنّ النظام المصرفي متوافق مع هذه المبادئ. كما يتطلّب مستهلكًا يعرف حقوقه وواجباته وقادر على الإبلاغ عن الشكاوى حول أيّ عمل مشكوك فيه أو غير شفاف قد يتعرّض له. والأهمّ من ذلك، يجب وضع آليّة تلقّي شكاوى لمعالجة شكاوى المستهلكين ومطالباتهم ولمعالجة هذه الشكاوى معالجة فعّالة، مما من شأنه تحسين مصداقيّة النظام المصرفي ومستوى ثقة المستهلك.

أصحاب الشأن الرئيسيّون:

- البنك المركزي
- المصارف
- هيئة الأسواق الماليّة
- جمعيّة مصارف لبنان
- وزارة الاقتصاد والتجارة
- المدارس

القضايا الرئيسيّة حول حماية المستهلك في لبنان:

- يعي اللبنانيّون بأكثريّتهم وجود مصلحة حماية المستهلك في لبنان (حسب المسح). ولكن لأيّ مدى هناك حماية للمستهلك ضدّ الإساءة في القطاع المالي؟
- من هي السلطة الرسميّة المؤهّلة لضبط حماية المستهلك في الخدمة الماليّة: هل هي مصلحة حماية المستهلك في وزارة الاقتصاد والتجارة أو مصرف لبنان؟
- لأيّ مدى تزوّد المصارف والمؤسسات الماليّة المستهلكين بمعلومات شفّافة ودقيقة (الالتزام بالتعميم رقم ١٣٤)؟.

الأنشطة الأساسيّة

١. وضع واعتماد آليّات لتوعية المستهلكين حول المنتجات الماليّة الجديدة.
٢. تطبيق تعميمَيْ مصرف لبنان رقم ١٢٤ و١٣٤.
٣. تدريب موظّفي المصارف والمؤسسات الماليّة على مدوّنة السلوك والأخلاقيّات.
٤. تقاسم المعلومات مع العملاء في ما يتعلّق بمدوّنة السلوك والأخلاقيّات.
٥. تحديد مؤشّرات لقياس مستوى الشفافية ضمن القطاع المصرفي.
٦. وضع آليّة لتلقّي الشكاوى تأخذ بعين الاعتبار حقوق المستهلك وواجباته.
٧. توعية الأطفال والشباب حول دور المصارف في الاقتصاد والخدمات التي تزوّدها المصارف.

الركيزة الثالثة ذات الأولويّة

تشجيع الادخارات الطويلة الأمد وتحسين نظام التقاعد والحماية الاجتماعيّة

تكتسب التربية الماليّة أهميّة خاصة لأنّها تؤثّر على التخطيط الطويل الأمد للأفراد، لا سيّما في مرحلة التقاعد. فإدراك المفاهيم والمنتجات الماليّة يساعد الأفراد خلال حياتهم المهنيّة لكي يتخذوا خيارات مناسبة من حيث الاستثمار والادخار تحميهم من التأثّر عند بلوغ سنّ التقاعد. وهذه المسألة صحيحة جدّا في لبنان، نظرًا لغياب حماية اجتماعيّة وبرنامج تقاعد للعاملين في القطاع الخاص. كما تشير البيانات الوطنيّة إلى أنّ مستوى القدرة الماليّة منخفض نسبيًا بين المتقدّمين في السنّ مما يشكّل خطرًا إضافيًا على ضمان الشيخوخة. وفي هذه الحالة بالذات، يمكن للتربية الماليّة أن تساعد بالتأكيد، ولكنّها لن تكون كافية للحدّ من تأثير انخفاض تغطية الحماية الاجتماعيّة. وبالتالي يجب أن تركّز الأنشطة الأساسيّة للإستراتيجيّة بموجب الركيزة ذات الأولويّة هذه على إنشاء الإطار القانوني والنظامي والمؤسساتي الضروريّ الذي من شأنه ضمان الحدّ الأدنى من الأمن للمسنّين عند التقاعد.

أصحاب الشأن الرئيسيّون:

- مجلس النوّاب
- الحكومة
- الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي
- وزارة الماليّة
- مجتمعات الأعمال
- شركات التأمين

القضايا الرئيسيّة حول الادخار الطويل الأمد والتقاعد:

- ٣١ في المئة فقط من اللبنانيين يعرفون أنّ الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي لا يقدّم برنامج تقاعد لأعضائه.
- ١١ في الفئة من اليد العاملة النشطة سوف تحظى ببرنامج تقاعد.
- ١,٤ في المئة فقط من المواطنين هم أعضاء في صندوق تقاعد خاص.

الأنشطة الأساسيّة

- توعية الموظّفين حول التخطيط المالي لكبار السنّ والخيارات المتاحة
- اعتماد قوانين ترعى الحماية الاجتماعيّة
- تثقيف المواطنين حول الادخار وبرامج التقاعد ومنتجات التأمين
- تعزيز معرفة التخطيط المالي

الركيزة الرابعة ذات الأولويّة

تحسين الحكم الرشيد والمواطنة عبر تعزيز معرفة المواطنين بالسياسات والأنظمة الماليّة والضريبيّة

تبيّن التجارب الدوليّة أن المعرفة المعمّقة لمسائل الماليّة العامة تشكّل عنصرًا أساسيًا لبناء المواطنة ولاقتراح حوار مجتمعي حول المسائل الاقتصاديّة والماليّة ولتعزيز مشاركة المواطنين في تصميم السياسات العامة. وفي هذا الإطار، ثَبت وجود علاقة إيجابيّة بين المعرفة الضريبيّة والالتزام بدفع الضرائب بين المواطنين. كما أنّ مستوى الثقة بين المواطنين تجاه أداء الحكومة يزداد عندما يكون لديهم مستوى مقبول من فهم المسائل الماليّة. في لبنان، إنّ مستوى المعرفة الماليّة محلّ نزاع وهناك نقص واضح في الثقة بطريقة إدارة الماليّة العامة، مما يؤثّر بوضوح على الالتزام بدفع الضرائب وعلى المواطنة بعد ذلك.

أصحاب الشأن الرئيسيّون:

- وزارة الماليّة
- معهد باسل فليحان المالي والاقتصادي
- وزارة التربية والتعليم العالي
- الجامعات والمعاهد والمدارس
- المنظّمات غير الحكوميّة
- وسائل الإعلام

مسائل مختارة في الحكم الرشيد والمواطنة متعلّقة بالماليّة العامة (نتائج المسح الوطني):

- الفهم الخاطئ للتعريف الدقيق لخدمة الدين لدى ٥٥ في المئة من المواطنين
- يعجز ٤٢ في المئة من المواطنين عن تحديد الضريبة التصاعديّة تحديدًا دقيقًا
- فهم خاطئ لتوزيع الإنفاق الحكومي

الأنشطة الأساسيّة

١. تحسين الالتزام بدفع الضرائب عبر تحسين التواصل في ما يتعلّق بأهميّة دفع الضرائب.
٢. إدراج مواضيع الماليّة العامة في المناهج المدرسيّة وتشجيع استعمال المقاربات التفاعليّة وتحديد الأدوار.
٣. تشجيع المعاهد والجامعات على إجراء أبحاث أكاديميّة حول الماليّة العامة وكذلك زيارات ميدانيّة ومهام عمليّة.
٤. تعزيز المواطنة الفعالة من قبل المنظّمات غير الحكوميّة.
٥. تدريب وتثقيف وسائل الإعلام لكي تغطّي بطريقة دقيقة وشفّافة المسائل الماليّة والضريبيّة ومسائل الماليّة العامة.
٦. تعزيز التربية المتعلّقة بالقوانين والإجراءات الماليّة والضريبيّة بغية الحدّ من التهرّب الضريبي.

Priority Pillar 5

Increasing financial inclusion mainly for underprivileged and marginalized groups

Improving financial inclusion is an important aspect that should be addressed as a priority, mainly to cover excluded segments of the population such as the limited income people, women, and those with special needs. The issue is not only about providing access to these people, but also it is about affordability and favorable conditions of these services. International practices suggest that the issue of inclusion is gaining an increasing importance. Studies and researches carried out by OECD-INFE suggest that financial exclusion is highly correlated with financial illiteracy, which indicates further the need for developing financial education policies. Lebanon- similar to other counties in the world- is also reporting high exclusion rates among specific population segments, particularly women, low-income groups, residents of peripheral regions and others.

MAJOR STAKEHOLDERS:

- Ministry of Finance
- Central Bank
- Banks
- ABL
- Private sector incubators and accelerators
- NGOs
- Media
- Academia

SELECTED ISSUES IN GOVERNANCE AND CITIZENSHIP IN RELATION TO PUBLIC FINANCE

- There is a room to increase financial inclusion: 47 percent of Lebanese population have access to saving accounts according to Global Index 2014, against 25 percent according to national survey on financial capability result.
- Limited access to loan and insurance products (Survey result)
- Widespread of informal banking services (for credits)
- Selected segments are financially excluded (women, low-income, disabled, youth,...)

CORE ACTIVITIES

1. Developing the necessary legal and regulatory framework to improve financial inclusion
2. Providing support for women-led business initiatives and promoting women participation in labor market
3. Introducing subjects related to investment, financing and return on investment within the financial education curricula to enhance business decision making
4. Improving digital integration through financial education

الركيزة الرابعة ذات الأولويّة

زيادة الاندماج المالي وبشكل خاص للفئات المحرومة والمهمّشة

إنّ تعزيز الاندماج المالي هو جانب مهمّ ينبغي اعتباره كأولويّة، لا سيّما لتغطية شرائح السكّان المستبعدة مثل ذوي الدخل المحدود والنساء وذوي الحاجات الخاصة. لا يقتصر الأمر على توفير سبل الوصول إلى هؤلاء الناس ولكن أيضًا القدرة على تحمّل تكاليف هذه الخدمات وشروطها المؤاتية. بحسب الممارسات الدوليّة، يكتسب الاندماج أهميّة متزايدة. ووفق الدراسات والأبحاث التي تُجريها الشبكة الدوليّة للتربية الماليّة في منظّمة التعاون الاقتصادي والتنمية، يرتبط الاندماج المالي ارتباطًا وثيقًا بعدم المعرفة الماليّة، مما يُشير إلى الحاجة إلى تطوير سياسات التربية الماليّة. ويشهد لبنان، شأنه شأن بلدان أخرى في العالم، معدّلات استبعاد عالية بين شرائح محددة من السكّان، لا سيّما النساء وذوي الدخل المحدود وسكّان المناطق النائية وغيرهم.

أصحاب الشأن الرئيسيّون:

- وزارة الماليّة
- البنك المركزي
- المصارف
- جمعيّة مصارف لبنان
- الحاضنات ومسرّعات الأعمال في القطاع الخاص
- المنظّمات غير الحكوميّة
- وسائل الإعلام
- الأوساط الأكاديميّة

قضايا مختارة في الحكم الرشيد والمواطنة في ما يتعلّق بالماليّة العامة:

- هناك مجال لزيادة الاندماج المالي: ٤٧ في المئة من اللبنانيين لديهم حسابات توفير حسب المؤشّر العام ٢٠١٤، في مقابل ٢٥ في المئة حسب نتيجة المسح الوطني حول القدرات الماليّة.
- حصول محدود على منتجات التسليف والتأمين (نتيجة المسح).
- انتشار الخدمات المصرفيّة غير الرسميّة (للتسليفات).
- قطاعات مختارة مستبعدة ماليًا (النساء، ذوو الدخل المحدود، ذوو الحاجات الخاصة، الشباب...).
- تركيز الإيداعات والتسليفات في مناطق جغرافيّة محددة.

الأنشطة الأساسيّة

١. وضع الإطار القانوني والتنظيمي الضروري لتعزيز الاندماج المالي
٢. تأمين الدعم لمبادرات الأعمال النسائيّة وتعزيز مشاركة المرأة في سوق العمل.
٣. إدراج مواضيع تتعلّق بالاستثمار والتمويل وعائدات الاستثمار ضمن مناهج التربية الماليّة بغية تعزيز صنع القرار في قطاع الأعمال.
٤. تعزيز الاندماج الرقمي عبر التربية الماليّة.